حقائق وأكاذيب حول الرهان النفطي

30-4-2003

(لوموند ديبلوماتيك) ، أفريل 2003

إن الذين يملكون طموحات واضحة في مجال النفط هم الأكثر حماسة للحرب داخل الإدارة الأمريكية: عصبة المحافظين الجدد حول (بول وولفويتز) و(دوغلاس فييث)، إضافة إلى (لويس ليبي) وأصدقاؤهم. إنهم أصحاب المشروع حول عراق "محرر" يشتمل على شروع بغداد في أبحاث حول مخزونات جديدة، وكذا الزيادة السريعة للقدرة الإنتاجية من أجل إغراق السوق العالمي في أسرع وقت ممكن

بقلم مصطفى فرحات

إن إدارة بوش تقدم العديد من الأسباب لتبرير حربها ضد العراق. فهل تريد القضاء على أسلحة الدمار الشامل؟ لماذا إذن الامتناع عن مهاجمة كوريا الشمالية! أم هل تريد محاربة الإرهاب؟ إن العراق ليس حتى واردا في اللائحة السوداء لوزارة الخارجية الأمريكية. هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية رفع التهديد عن جيران العراق؟ جدير بالذكر أن واشنطن صفقت لصدام حسين يوم اجتاح إيران عام 1980، وستكون سعيدة على في غالب الظن لو تسنى له تكرير فعلته هذه.. هل تريد أمريكا تحرير المرأة؟ إن عدد النساء في البرلمان والجيش العراقي يفوق ذلك الموجود في الولايات المتحدة في الراجح.

لقد كشف الرأي العام زيف هذه الادعاءات، وهو يظن أن لواشنطن مصالح أخرى، ثم إن شعار "لا للحرب من أجل النفط" أقرب إلى الحقيقة من الدعاية التي تبثها الولايات المتحدة، فإدارة بوش مهتمة بالعراق (كما لم تهتم يوما بباكستان حيث النظام ديكتاتوري وغير مستقر، إضافة إلى الأسلحة النووية والإرهاب المعشش)، لأنه يقع وسط ثلثي المخزون العالمي من الذهب الأسود. وتحتل بغداد موقعا يسمح لها بالتأثير على أسعار النفط وتدفقه، هذه السلعة الاستراتيجية هي التي تغذي الاقتصاد المعولم وآلة الحرب الأمريكية. لكن العديدين من مناهضي الحرب يقدمون انطلاقا من هذه المعطيات قراءة تبسيطية عندما يعتقدون أن واشنطن تنصاع لمصالح كبريات شركات النفط بالإطباق على قسم من مخزون العراق، وذلك أن الواقع أكثر تعقيدا بكثير من ذلك، فمن المعروف أن لإدارة بوش علاقات وثيقة مع أوساط الصناعة النفطية الأمريكية، ولكن مع قطاع هامشي منها، وذلك أن الرئيس ومعاونيه لا يعرفون الكثير عن النفط واقتصاده، وبالرغم من تكريسهم شهورا لبلورة السيناريوهات العسكرية والسياسية، فإنهم بالكاد بدأوا يدركون المعطيات الأولية حول دور العراق في الصناعة النفطية العالمية.

إن الذين يملكون طموحات واضحة في مجال النفط هم الأكثر حماسة للحرب داخل الإدارة الأمريكية: عصبة المحافظين الجدد حول السيد (بول وولفويتز)، مساعد وزير الخارجية، والسكرتير المساعد في وزارة الدفاع السيد (دوغلاس فايث)، إضافة إلى السكرتير العام في نيابة الرئاسة السيد (لويس ليبي) وأصدقاؤهم. إنهم أصحاب المشروع حول عراق "محرر" يشتمل على شروع بغداد في أبحاث حول مخزونات جديدة، وكذا الزيادة السريعة للقدرة الإنتاجية من أجل إغراق السوق العالمي في أسرع وقت ممكن. وهم يعرفون كذلك أن ذلك سيؤدي إلى انهيار أسعار النفط الذي سيصل إلى ما دون الـ 15 دولارا للبرميل ـ بعدما كان يحوم في منتصف مارس حول الثلاثين دولارا. وهم يراهنون على هذا التراجع من أجل تحفيز النمو في الولايات المتحدة والغرب وتدمير منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبيك، وتخريب اقتصاد الدول "المارقة" (إيران، سوريا، ليبيا)، ومن ثم إيجاد شروط جديدة لتغيير الأنظمة والاتجاه نحو الديمقراطية.

إن هذه الرؤية تبدو مقنعة للوهلة الأولى، فالمخزون المحقق للعراق يبلغ 112 مليار برميل، ويعتقد العديد من الخبراء أن اعتماد تقنيات التنقيب الجديدة من شأنه مضاعفة هذا الرقم، مما يقرب المخزون العراقي مما تملكه السعودية أي 245 مليار برميل. وبالطبع إن الموقع المحوري للسعودية داخل أوبيك، والذي يسمح لها بتعديل إنتاجها للمحافظة على الأسعار التي تحددها المنظمة، ليس عائدا إلى حجم مخزونها بل إلى قدرتها الإنتاجية: أكثر من 10 ملايين برميل يوميا، لكن قدرة العراق في هذا المجال بالكاد تتجاوز الـ 3.8 ملايين برميل يوميا. وفي ذهن المحافظين الجدد، فإن بغداد قادرة على زيادة إنتاجها بنسبة مليوني برميل يوميا لتصل إلى 6 ملايين عام 2010، خصوصا إذا قرر النظام الجديد خصخصة حقول النفط وتسليمها إلى الشركات المتعددة الجنسيات المزودة بالتكنولوجيا ورؤوس الأموال الضرورية للقيام بعملية زيادة متسارعة للإنتاج.

لكن المحافظين الجدد واجهوا اعتراضات مختلفة يوم اقترحوا مشروعهم هذا في عام 2002، ذلك أن خفض أسعار النفط ولو أن من شأنه تعريض اقتصاد الدول "المارقة" للخطر، فإنه كذلك يهدد أيضا مصالح العديد من أصدقاء واشنطن أمثال المكسيك وكندا والنرويج وإندونيسيا والكويت والسعودية. ومن جهة أخرى، فإن الاستثمارات في العراق مرتهنة بسعر النفط، فكلما انخفض سعر البرميل، فقدت الاستثمارات في هذا القطاع فائدتها. والسعوديون أكدوا من جهتهم علانية أنهم سيدافعون عن منظمة أوبيك عن طريق زيادة إنتاجهم عند الحاجة لخفض الأسعار ومنع الشركات من استثمار رؤوس أموالها بحثا عن مخزون جديد في العراق. وإنه لمن المضحك ملاحظة كيف أن مجموعة المعارضين العراقيين المهاجرين بمن فيهم حلفاء المحافظين الجدد في المؤتمر الوطني العراقي، يعارضون بدورهم فكرة خصخصة النفط العراقي، فهم يدركون وعلى غرار العديد من مواطنيهم من مختلف الانتماءات أن النفط هو رأسمال بلدهم الوحيد، وهم مصممون تبعا لذلك على الاحتفاظ به تحت إشرافهم هم دون غيرهم.

والأكثر غرابة في هذا هو أن مقاومة توجه المحافظين الجدد جاءت من عائلة بوش نفسها، فمع أنها لم تجن دائما الفوائد من العمل في المجال النفطي (حتى إن شركة السيد جورج والكر بوش، "أربوستو أويل" تعرضت للإفلاس)، إلا أن الرئيس حافظ على شبكة من العلاقات الشخصية، ليس مع الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بل مع القطاع "المستقل"، أي عشرات الشركات الصغيرة التي يتواجد كثير منها في (تكساس) وتقوم باستخراج النفط من باطن الأرض الأمريكية أو من الأعماق البحرية. لكن هذه الشركات بحاجة لأسعار نفط مرتفعة كي تستمر في الإنتاج، ففي السعودية لا تزيد كلفة إنتاج البرميل عن دولار ونصف الدولار، لكن استخراج البرميل الواحد في خليج المكسيك قد يزيد في كلفته على ثلاثة عشر دولار، وبالتالي فإن هذه الشركات تخشى قبل كل شيء انهيار أسعار النفط، وإذا زالت من الوجود كما سارعت إلى التحذير من ذلك اللوبيات الوطنية في واشنطن، فإن الولايات المتحدة تكون عندئذ مرتهنة أكثر فأكثر بالواردات البترولية الأجنبية "غير الموثوق بها" من حيث النوعية.

أما الشركات الأمريكية العملاقة أمثال (إكسون موبيل) و(شفرون تكساكو)، أو البريطانية مثل (بريتيش بتروليوم)، وكذا الفرنسية مثل (توتال فينا ألف)، فإنها لا تخشى بالقدر نفسه انهيار الأسعار بعدما قامت بتنويع مصادر إنتاجها. ولكن إدارة بوش بالكاد تصغي إليها، وخصوصا أن البعض منها ليس أمريكيا. وقد مورست بعد انتخاب السيد جورج والكر بوش ضغوط كبيرة من أجل رفع العقوبات الأمريكية عن إيران وليبيا، إضافة إلى باقي العقوبات التي تعوق نمو نشاطاتها في الشرق الأوسط، بيد أن فريق عمل بوش رفض رفعها، وكشف نائب الرئيس (ريتشارد شيني) عن خطة وطنية للطاقة ترتكز على إطلاق التنقيب في مناطق أمريكية جديدة.

وتأتي فكرة السماح بالتنقيب داخل المحمية الطبيعية الكبرى في ألاسكا في صميم صلب الخطة، ثم إن الشركات المستقلة متحمسة لذلك، بينما لا ترى فيها الشركات المتعددة الجنسيات فائدة ترجى، وذلك أن المخزون المتواضع الذي يمكن اكتشافه لا يوازي الضرر اللاحق بصورتها من خلال تدمير هذه المحمية الطبيعية الشاسعة. وفي الشرق الأوسط مثلا، يحتوي حقل متوسط الحجم مثل (حقل مجنون) في العراق أكثر من 10 مليارات برميل، بينما تقدر مجلة Oil and Gas (البترول والغاز) أن المحمية البرية في ألاسكا لا يمكن أن تنتج أكثر من 2.6 مليار برميل قابلة للاستثمار.

أما الضربة القاضية التي تلقاها مخطط المحافظين الجدد، فإنها تأت من مجموعة منافسة، بل من واقع الأرقام الأليم. ففي يناير 2003، أنشأ (البنتاغون) فريقه الخاص للتخطيط برئاسة السيد (دوغلاس فايث)، ومن المواضيع المطروحة أمام هذا الفريق دراسة كيفية التصرف بالنفط العراقي بعد "تحرير" بغداد. وبعد مضي شهر من الزمن، تعلمت المجموعة ما يكفي حول اقتصاد النفط كي تبتعد عن المقترحات الأولى للمحافظين الجدد.

وكان المسؤولون في وزارة الدفاع (والبيت الأبيض) قد افترضوا أن في مقدورهم استعادة كلفة الحرب من خلال المداخيل النفطية العراقية، وأنهم كذلك إذا احتاجوا إلى المال فلن يكون عليهم سوى فتح حنفيات بغداد، ولكنهم عندما شرعوا في دراسة الحسابات وقعوا على بعض المفاجآت المزعجة، ليس لأن زيادة الإنتاج العراقي تتطلب وقتا طويلا، بل كذلك لأنها أيضا بحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة، فمجرد إعادة المنشآت الحالية إلى وضعها الطبيعي (إصلاح الآبار والأنابيب المتلفة إلى درجة أنها أضرت كثيرا بخزانات البلاد) ستبلغ كلفتها أكثر من مليار دولار، بشرط أن لا يعتمد صدام خطة الأرض المحروقة. ثم إن رفع الإنتاج إلى مستواه التاريخي، أي 3.5 مليون برميل يوميا يتطلب ثلاثة أعوام على الأقل، كما تقدر الاستثمارات في حقول النفط بثمانية ملايير دولار، إضافة إلى عشرين ملياراً لإصلاح شبكة الكهرباء الوطنية (التي تغذي المضخات والمصافي). أما إيصال الإنتاج إلى 6 ملايين برميل يوميا، فإن كلفته تبلغ 30 ملياراً إضافية.

إنها ليست مبالغ ضئيلة بالنسبة إلى بلد يبلغ مردود صادراته النفطية 15 مليار دولار سنويا، ومع ذلك فإنها لا تمثل سوى النزر اليسير مما كان الأمريكيون يأملون في تغطيته من خلال الصادرات النفطية العراقية. ولا أحد يعرف بالضبط ما هي كلفة اجتياح العراق، غير أن إدارة بوش تقدم رقم 100 مليار دولار.

ويقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس كلفة مرابطة القوات الأمريكية في العراق بما بين 12 و 45 مليار دولار سنويا. ومن جهتها، تتطلب خدمة الدين الخارجي العراقي، البالغ أكثر من 110 مليارات دولار، ما بين 5 و 12 مليار دولار سنويا. ولما اكتشف الأمريكيون ذلك هرعوا إلى الضغط على الدائنين الكبار كالدول العربية وروسيا وفرنسا كي يعمدوا إلى إلغاء هذه الديون فور انتهاء الحرب. إن التعويضات التي يطالَب بها العراق إثر اجتياحه الكويت تصل إلى ما يقارب الثلاثمائة مليار دولار، مع أن الوكالة المسؤولة عن جبايتها تقدر أن ما سيدفعه العراق في النهاية هو 40 مليارا فقط (يعود هذا الخفض إلى الضغوط الأمريكية على الكويت كي تتخلى عن المطالبة بتعويضاتها). ثم إنه لا أحد يستطيع في الأخير تقدير عدد العراقيين المرشحين للتشرد، وبالتالي حجم المساعدات الإنسانية المطلوبة، علما بأنه حتى في زمن السلم يستورد العراق سنويا أغذية وأدوية تقدر بـ 14.5 مليار دولار.

وحتى وفق السيناريوهات الأكثر تفاؤلا، فإن هذه التكاليف تُعدُّ أكبر بكثير من قدرة العراق على السداد، ولهذا، فعلى واشنطن إذن أن تواجه وحدها القسم الأكبر من الفاتورة وتطالب حلفاءها القلائل بدفع الباقي. ولهذا تخلى المحافظون الجدد والمعارضة العراقية عن فكرة تحطيم منظمة أوبيك بعدما صفقت لهم الشركات البترولية الصغيرة التي لعبت دور الصقور في انتظار ارتفاع أسعار النفط، وصفق لهم أيضا خبراء البنتاغون تحت وطأة الأرقام.

فتم الاتفاق أولا، وبشكل سري، على الإبقاء على التقنيين العاملين في وزارة النفط العراقية (بدل محاولة تصفية البعثيين)، وتكليفهم باتخاذ كل القرارات فيما يخص السياسة البترولية، كما سيُترك للمهندسين العاملين هناك اتخاذ القرارات الأساسية في ما يخص الإنتاج، وللمفاوضين المعتادين مهمة مناقشة العقود بسبب ما يمتلكونه من خبرة ومعلومات لا تتوفر لموظفي البنتاغون الذين لا يتمتعون في أقل تقدير بالمهارة اللازمة في إبرام الصفقات، وذلك يعني أن البترول العراقي لن يخصخص، وأن هؤلاء الخبراء سيسعون إلى تحقيق أفضل المداخيل النفطية، تماما كالسعوديين والكويتيين، من خلال تقديم الأرباح الكافية للشركات الأجنبية لكي تتشجع على الاستثمار، وذلك من خلال عقود واضحة حول تقاسم الإنتاج.

وسيكون للعراقيين والمشرفين الأمريكيين فائدة في تشجيع المنافسة بين الشركات الأجنبية، إذ أن مفتاح العقود المربحة يكمن في هذه المنافسة. وتلمّح واشنطن إلى أنها قد تعاقب البلدان التي لم تدعم سياستها، خصوصا روسيا وفرنسا. إن هذا التهديد يفقد الكثير من مصداقيته، فالروس وافقوا على أكبر استثمار غير مأمون النتائج في قطاع النفط العراقي لأنهم بالضبط أكثر استعدادا للمخاطرة من الشركات الغربية، ويمكن لرؤوس أموالهم وحماستهم أن تشكّل مفتاحا لتحسن مردودية القطاع، كما أن شركة (توتال) استثمرت مبالغ تفوق الاستثمارات الروسية، وهي مؤهلة لتطوير إنتاج النفط العراقي، ثم إن شركة (شل) لها مصالح كبيرة في العراق، وكذا شركة (بريتيش بتروليوم) التي كانت تسيطر على البلاد في ما مضى وتتشوق للعودة إلى العراق.

وستكتشف واشنطن أن فتح المزاد حول النفط العراقي لن يؤدي فقط إلى تأمين أفضل المداخيل، بل إنه سيدحض التهمة القائلة بأن الولايات المتحدة تسعى في العراق وراء مصالحها المادية فقط. وذلك لا يعني أن الشركات الأمريكية ستفقد دورها، فإذا استقرت الأحوال السياسية بسرعة (وهذا غير وارد)، فإن شركتي (إكسون موبيل) و(شيفرون تكساكو) ستشاركان في المزاد، كما أن شركات صغيرة مثل (كونوكو) قد تشارك أيضا من خلال تجمّع دولي يوزع المخاطر على الأعضاء المشاركين.

ولكن القطاع الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة الهيمنة عليه هو عقود الخدمات الفرعية، حيث أن شركات من أمثال (هاليبورتون) – التي كان يرأسها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني – و(شلومبيرجيه) تتفوق على غيرها لأسباب اقتصادية بحتة. لكن الأمر المؤكد هو أن الشركات الأمريكية لن تحتكر النفط العراقي، وسيكون من المستغرب أن تتوصل في أي وقت من الأوقات إلى التحكم بنصف إنتاج بغداد من البترول.

يمكن اتهام الشركات النفطية المتعددة الجنسيات الأمريكية أو غير الأمريكية بتجاوزات كثيرة، من نهب دلتا النيجر إلى دعم إرهاب الدولة في إندونيسيا، لكن الحقيقة هي أنها لا تشجّع الحرب على العراق، فإدارة بوش أعدّت لحملتها على بغداد دون أدنى مساهمة من الشركات، وفي جهل تام لقواعد الاقتصاد النفطي، فالذهب الأسود وارد في

حسابات واشنطن العراقية كمورد استراتيجي أكثر منه كمورد اقتصادي، والحرب على صدام تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الأمريكية أكثر منها إلى مضاعفة أرباح شركة (إكسون).

---

* أستاذ مشارك في الجامعة الأمريكية، بيروت